الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة القانونية
العدد رقم (3) – مارس 2026

إدارة الأصول الحكومية:

حدود الاستخدام والتصرف

من الحيازة إلى الاستبعاد... أين تبدأ المساءلة؟

تعد الأصول الحكومية أحد أهم عناصر المال العام والقرار المالي طويل الأثر، إذ لا يقتصر دورها على كونها موجودات تشغيلية تستخدم في أداء المهام، بل تمثل مسؤولية قانونية ومؤسسية ترتبط بحماية موارد الاتحاد وضمان سلامة التصرف فيها وفق التشريعات والمعايير المحاسبية الحكومية والضوابط الاتحادية المعتمدة.

وفي هذا الإطار، فإن التعامل مع الأصل الحكومي لا ينظر إليه بوصفه ممارسة إدارية مرنة، بل باعتباره جزءًا من منظومة الحوكمة المالية التي تضبط حدود الاستخدام، وتحدد نطاق التفويض، وتضمن سلامة القرار المرتبط بالأصل عبر دورة حياته كاملة.

الأصل الحكومي: مال عام تحكمه حدود قانونية

الأصل الحكومي ليس عهدة شخصية ولا موردًا قابلاً للتصرف الإداري غير المقيد، بل مال عام خاضع لمقتضيات الرقابة والتوثيق والمساءلة.

ويشمل مفهوم التصرف ترتيب آثار قانونية على الأصل، بما يستوجب الالتزام الصارم بالاختصاصات والتفويضات والإجراءات النظامية المعتمدة، حمايةً للمال العام وضمانًا لمشروعية القرار.

مع مراعاة أن ضوابط التصرف تختلف بحسب طبيعة الأصل وفئته، وبما لا يخلّ بالاختصاصات والقرارات التنظيمية المعتمدة لكل نوع من أملاك الاتحاد.

الامتثال في الأصول: حوكمة قبل أن يكون إجراء

لا يعد الامتثال في إدارة الأصول مرحلة لاحقة أو تدقيقًا شكليًا، بل يمثل إطارًا وقائيًا يضمن:

- سلامة التسجيل والتصنيف الصحيح للأصل وفق المعايير المحاسبية الحكومية المعتمدة
- الاستخدام ضمن الغرض المعتمد
- النقل أو التخصيص وفق المسار النظامي
- والاستبعاد أو التصرف النهائي عبر القنوات المختصة

كما يرتبط ذلك بدقة المعالجة المحاسبية للأصول واتساق البيانات المالية مع المعايير المحاسبية الحكومية المعتمدة (FGAAS)، بما يعزز حماية المال العام وسلامة القرار المالي.

وبذلك فإن أي خلل في هذه المراحل قد يتحول إلى مخاطر حوكمة تمس سلامة القرار المالي وتعرض الجهة أو الموظف للمساءلة رغم حسن النية.

الأنظمة أداة تنفيذ... وليست مصدر صلاحية

تدار الأصول عبر أنظمة اتحادية معتمدة لتسجيلها وتتبع دورة حياتها، إلا أن توفر الإجراء داخل النظام أو تنفيذه إلكترونيًا لا يعد بذاته سندًا قانونيًا للتصرف.

وتبقى المرجعية في جميع الأحوال إلى التشريعات والقرارات النافذة، والتفويض المعتمد، واكتمال المستندات الداعمة، والتوثيق والأرشفة النظامية.

فالأنظمة تعكس السياسات والإجراءات، ولا تنشئ صلاحيات مستقلة عنها.

أخطاء شائعة يجب التنبه لها

- اعتبار الأصل الحكومي موردًا قابلاً للاستخدام أو النقل دون توثيق رسمي
- الخلط بين الأصول الثابتة والمخزون أو المواد الاستهلاكية
- الاعتماد على مسار النظام وحده دون أساس قانوني مكتمل
- الاستبعاد أو الإتلاف أو البيع دون المرور بالإجراءات المعتمدة
- ضعف الأرشفة للمستندات المرتبطة بالأصل

افعل

- تأكد من تسجيل الأصل وتصنيفه بشكل صحيح وفق الإجراءات المعتمدة
- استخدم الأصل ضمن الغرض المخصص له وبما ينسجم مع التفويض النظامي
- وثق أي نقل أو استبعاد مع استكمال المستندات الداعمة والأرشفة اللازمة
- ارجع إلى الجهات المخولة رسميًا عند أي لبس في حدود الاستخدام أو التصرف

لا تفعل

- لا تعتبر أن تنفيذ الإجراء في النظام يفترض تلقائيًا مشروعيته القانونية
- لا تنقل أو تستخدم الأصول خارج نطاق الصلاحيات أو دون توثيق رسمي
- لا تخلط بين الأصول الثابتة والمخزون أو المواد الاستهلاكية
- لا تستبعد أو تتصرف بالأصل دون المرور بالإجراءات المعتمدة

خلاصة العدد

ان حدود استخدام الأصول الحكومية والتصرف بها ليست مسألة تشغيلية، بل التزام قانوني وحوكمة مالية لحماية المال العام وضمان سلامة القرار الاتحادي.

ويبدأ الامتثال من التسجيل الصحيح، ويستمر عبر الاستخدام والتتبع، وينتهي بالاستبعاد أو التصرف وفق التفويض والإجراءات المعتمدة، بما يعزز الثقة المؤسسية ويحمي الموارد العامة.

قطاع الإدارة المالية الحكومية - وزارة المالية

تنويه: هذه النشرة للتوعية الداخلية فقط ولا تغني عن الرجوع للتشريعات المعتمدة

www.mof.gov.ae
@mofuae